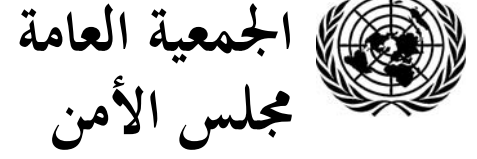


Distr.: General
16 June 2008
Arabic
Original: English



مجلس الأمن
السنة الثالثة والستون

الجمعية العامة
الدورة الثانية والستون
البنود ١٩ و ٤٧ و ٥٦ و ١١٠ و ١٢١
من جدول الأعمال
الحالة في أفغانستان
٢٠٠١-٢٠١٠: عقد دحر الملاريا في البلدان النامية،
ولا سيما في أفريقيا
العولمة والاعتماد المتبادل
تقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام
تنشيط أعمال الجمعية العامة

رسالة مؤرخة ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم
للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه نص البلاغ المشترك بشأن نتائج اجتماع وزراء خارجية
الاتحاد الروسي، وجمهورية الصين الشعبية، وجمهورية الهند، المؤرخ ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٨
(انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية
العامة، في إطار البنود ١٩ و ٤٧ و ٥٦ و ١١٠ و ١٢١ من جدول الأعمال، ومن وثائق
مجلس الأمن.

(توقيع) فيتالي تشوركين

* أعيد إصدارها لأسباب فنية.



مرفق الرسالة المؤرخة ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٨ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل
الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالانكليزية والروسية والصينية]

بلاغ مشترك بشأن نتائج اجتماع وزراء خارجية الاتحاد الروسي، وجمهورية
الصين الشعبية، وجمهورية الهند

١٥ أيار/مايو ٢٠٠٨

انعقد الاجتماع الثامن لوزراء خارجية الاتحاد الروسي، وجمهورية الصين الشعبية، وجمهورية الهند في ١٤ و ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٨، في بيكاتيرنبرغ، روسيا.

ولاحظ الوزراء مع الارتياح تزايد التفاعل بين روسيا والصين والهند، وهي بلدان تتسم بسرعة نموها، وتعدد أعراقها، وثراء تاريخها وثقافتها. وأبرزوا أن التفاعل الثلاثي الأطراف يساهم في بناء عالم متعدد الأقطاب، ومستقر ومنسجم، وفي إضفاء الديمقراطية على العلاقات الدولية، وإرساء نظام دولي يسوده مزيد من العدل والعقلانية.

وكان تقييم الوزراء إيجابياً للجهود التي بذلتها الأطراف الثلاثة في سبيل بناء قدرات التعاون وفقاً لنتائج اجتماع هارين، المعقود في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.

وكانت الجولة الأولى من المشاورات بين رؤساء الإدارات في وزارات خارجية روسيا والصين والهند، التي جرت في شباط/فبراير ٢٠٠٨ في موسكو، موضع تقدير بالغ. فهي تبشّر ببداية تبادل منظم للآراء، على هذا المستوى، بشأن تنفيذ التفاهات التي تم التوصل إليها خلال اجتماعات وزراء خارجية روسيا والصين والهند والأعمال التحضيرية لاجتماعاتهم القادمة. ويمثل منتدى التعاون الزراعي الذي عقد بين روسيا والصين والهند، في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ في بيجين، خطوة مهمة صوب تعزيز التفاعل الثلاثي الأطراف في هذا المضمار. وبدأت أيضاً الأعمال الأساسية لإرساء التعاون بين خبراء البلدان الثلاثة في مجالات الصحة والطب، والتخفيف من آثار الكوارث وتقديم خدمات الإغاثة. واتفق على عقد الاجتماعات الثلاثية الأولى بشأن هذه المواضيع في عام ٢٠٠٨.

وسلط الوزراء الضوء على أهمية تعزيز الاتصالات بين دوائر قطاع الأعمال في روسيا والصين والهند، مُشيدين في هذا الصدد بنتائج المنتدى الثلاثي الأول لقطاع الأعمال، الذي عقد في نيودلهي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وسيعقد اجتماع الغرف التجارية

والصناعية في روسيا والهند مع المجلس الصيني لتعزيز التجارة الدولية في موسكو في خريف عام ٢٠٠٨. ومن المتوقع عقد المنتدى الثلاثي الثاني لقطاع الأعمال في الصين عام ٢٠٠٩.

وأعرب الوزراء عن تقديرهم لعقد الحلقة الدراسية الثلاثية بشأن تطور الاتجاهات الاستراتيجية الجيوسياسية في نيودلهي في آذار/مارس من هذا العام، التي شارك فيها مسؤولون وخبراء من روسيا والصين والهند، مما شجع على إجراء مزيد من الحوار المتعدد الأوجه بين الدوائر الرسمية والأوساط الأكاديمية في البلدان الثلاثة.

وكرر الوزراء تأكيد عزمهم على تعميق الحوار والتفاعل بشكل نشط بين البلدان الثلاثة. وأولي اهتمام خاص للإمكانيات الواسعة النطاق للتعاون في المجال الإنساني. وفي هذا السياق، قالت روسيا والصين والهند إنها تولي أهمية بالغة للتعاون الدولي في تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها. وإذ يضع الوزراء في الاعتبار أن رسم خطوط فاصلة على أساس الإيديولوجيات والقيم أو المعايير الجغرافية لا يفضي إلى التعايش السلمي والمنسجم، فإنهم يعتقدون أن تعاوناً من هذا القبيل ينبغي أن يأخذ في الحسبان على النحو الواجب السمات المحددة للتطور الثقافي والتاريخي الذي عاشه كل بلد من هذه البلدان على حدة، ويحترم القيم التقليدية لحضارتها. وشدد الوزراء على أن المساعدة الإنسانية الدولية ينبغي أن تركز على الإغاثة في حالات الكوارث، والتعمير، وغير ذلك من أشكال المساعدة، وأن تتفادى التدخل في الشؤون الداخلية.

وناقش الوزراء تفاصيل الحالة العالمية والمشاكل الرئيسية الدولية والإقليمية، وأعادوا تأكيد السمات المشتركة للتوجه المتبعة في البلدان الثلاثة.

وكرر الوزراء التأكيد على أن النظام العالمي الراهن ينبغي أن يقوم على سيادة القانون الدولي وتعزيز التعددية، مع اضطلاع الأمم المتحدة بدور مركزي في هذا الصدد. وأعادوا تأكيد ضرورة إجراء إصلاح شامل للأمم المتحدة بغرض إكسابها مزيداً من الكفاءة كي يتسنى لها التصدي للتحديات العالمية الراهنة بفعالية أكبر. وكرر وزيراً روسيا والصين التأكيد على أن بلديهما يوليان أهمية لمركز الهند في الشؤون الدولية، ويتفهمان ويدعمان مطامح الهند إلى الاضطلاع بدور أكبر في الأمم المتحدة.

وأكد الوزراء الالتزامات التي قطعتها بلدانهم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو، فأبرزوا ضرورة تكثيف التفاعل في سياق التعاون الدولي لمكافحة تغير المناخ العالمي. وأعلنوا عن عزم البلدان الثلاثة على بذل جميع الجهود الضرورية لتنفيذ خطة عمل بالي.

واتفق الوزراء على أن بناء موقف مشترك في مجال مجابهة التحديات والتهديدات الجديدة في إطار الأمم المتحدة هو أمر ينطوي على أهمية خاصة. وأعربوا عن ثقتهم في أن تعاونهم في مكافحة الإرهاب سيحظى بدعم نشط في إطار كل من منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وأهابوا أيضا بالدول الأعضاء كافة أن تمتثل للاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالإرهاب والبروتوكولات المتعلقة بها، ولقرارات مجلس الأمن بشأن مكافحة الإرهاب. ومع تأييد الوزراء لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، فإنهم شددوا على أن الدول الأعضاء ينبغي أن تبذل جميعها جهودا متضافرة لتعجيل بوضع الصيغة النهائية لاتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي في إطار الأمم المتحدة. وأعادوا تأكيد التزامهم بزيادة تعزيز التعاون بين بلدانهم لمكافحة الإرهاب.

وقال الوزراء في معرض استعراض الحالة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ إن الحالة تحدها تطلعات المنطقة إلى إحلال السلام وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. وأكدوا، على هدي مبدئي التعددية والأمن المتكافئ، على ضرورة إيجاد نظام للأمن الإقليمي يقوم على الثقة المتبادلة، ومراعاة مصالح الجهات الأخرى على نحو متبادل، والمساواة، والتعاون. وأعربوا عن تأييدهم لتوسيع نطاق التكامل الاقتصادي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ على أساس المنفعة المتبادلة وعدم التمييز، وفقاً لمبادئ الإقليمية المفتوحة مع العولمة.

وأعاد الوزراء تأكيد الرغبة المشتركة التي تحدد بلدانهم في توسيع نطاق التعاون المتعدد الأوجه مع بلدان وسط آسيا، بما في ذلك في مجالات مكافحة الإرهاب، والترعات الانفصالية، والاتجار غير المشروع بالمخدرات، والجريمة العابرة للحدود. وقال الوزراء إنهم يؤيدون تحديد مختلف أوجه التفاعل الثلاثي في سبيل زيادة تعزيز تنمية المنطقة. ورحب وزيراً روسيا والصين بتطلعات الهند للقيام بدور معزز كدولة مراقبة في إطار منظمة شنغهاي للتعاون.

وأشاد الوزراء بما حققته أفغانستان من إنجازات على درب التعمير، بيد أنهم أعربوا، في الوقت نفسه، عن القلق إزاء تواصل تدهور الحالة الأمنية هناك بسبب استمرار الهجمات الإرهابية وعودة حركة طالبان وتنظيم القاعدة إلى الظهور. وأكدوا على أهمية مد يد المساعدة إلى الحكومة الأفغانية في الاضطلاع بمهامها في المجال الأمني، وتحسين سير العمل في المؤسسات الحكومية وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلد. وسلطوا الضوء على ضرورة كفاءة المراعاة الدقيقة لنظام الجزاءات المفروض على الزعماء المتطرفين الأفغان وغيرهم من الأشخاص والكيانات المدرجين في قائمة لجنة مجلس الأمن للأمم المتحدة المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧، والصدّ الحازم لقوى الإرهاب والتطرف في الأراضي الأفغانية، وأيضاً

زيادة تعزيز الجهود الرامية إلى القضاء على خطر المخدرات القادم من أفغانستان. ولاحظت الأطراف أهمية التعاون الدولي والإقليمي في إيجاد نظام شامل قوامه أحزمة أمنية مضادة للمخدرات على طول حدود أفغانستان، مع قيام الأمم المتحدة بدور تنسيقي مركزي في هذا الصدد ومع تعاون دول الجوار.

ولاحظ الوزراء ضرورة مواصلة الجهود الرامية إلى تحقيق تسوية سياسية ودبلوماسية في أقرب وقت ممكن للحالة المحيطة بالبرنامج النووي الإيراني من خلال المفاوضات. ويتمثل الهدف من هذه المفاوضات في إيجاد حل شامل في الأجل الطويل يتيح استعادة ثقة المجتمع الدولي في الطابع السلمي الصرف للبرنامج لكفالة ممارسة إيران حقها في استخدام الطاقة الذرية على نحو سلمي، وتمهيد السبيل أمام تعاون دولي أوسع نطاقاً مع إيران.

وأهاب الوزراء بالأطراف المهتمة أن تواصل بذل الجهود النشطة لتعزيز المحادثات السداسية بشأن حل المشكلة النووية في شبه الجزيرة الكورية، وصولاً إلى الإزالة السلمية والتامة للأسلحة النووية من شبه الجزيرة، وفقاً لجميع الاتفاقات ذات الصلة التي أبرمت في وقت سابق في بيجين.

ولاحظ الوزراء أهمية تسوية مسألة مركز كوسوفو وفقاً لمعايير القانون الدولي، مع قيام الأمم المتحدة بدور قيادي، وعلى أساس اتفاق بين الأطراف. في إعلان استقلال كوسوفو من طرف واحد يتعارض مع القرار ١٢٤٤ الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، الذي ينبغي أن يبقى الأساس القانوني لتسوية مسألة كوسوفو حتى تتخذ الأمم المتحدة قرارات جديدة. ويهيب الوزراء ببلغراد وبريشيتينا أن تتصرفا في إطار القانون الدولي لإيجاد حل ملائم للمشكلة عن طريق التفاوض.

وأعاد الوزيران الروسي والهندي تأكيد دعم بلديهما للألعاب الأولمبية في بيجين وللجهود المبذولة لكفالة تنظيمها بنجاح.

وأعرب الوزراء عن الارتياح لنتائج الاجتماع، وقرروا عقد الاجتماع الثلاثي المقبل في الهند.